

أهمية القطاع المصرفي في سورية في مرحلة إعادة الإعمار ودعم التعافي الاقتصادي

بشكلها الصحيح والمدرّوس في إعادة الإعمار عبر الدخول في عمليات إقراض وتمويل مشاريع مدروسة بدقة وعناية. وفي هذا السياق لابد أن نحیی المواطن السوري الذي لم تتزعزع ثقته بمؤسسات الدولة ومنها المصارف فبعد أربع سنوات ونصف السنة من الحرب ما زالت ثقة المواطن بالمصارف الوطنية قوية لا بل إنها تعززت في السنتين الأخيرتين والإيداعات لدى مصارفنا تشير إلى ذلك، ومن واجبنا كحكومة في هذا المجال الحفاظ على هذه الثقة باتباع سياسات نقدية ومالية مدروسة بعناية. ومع أن الحكومة ممثلة بوزارة المالية أضافت بموجب القانون ١٣ لعام ٢٠١٣ نسبة ٥٪ على الضرائب والرسوم المباشرة وعلى الضرائب والرسوم غير المباشرة لمدة ثلاث سنوات تسمى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار، فإن ذلك لن يشكل إيراداً كبيراً يعول عليه وحده في عمليات التمويل... لذلك فإننا نحول كثيراً على الجهاز المصرفي السوري بشقيه العام والخاص في مرحلة إعادة الإعمار، ودعم التعافي الاقتصادي، وندعو إلى التشاركية الحقيقية الواسعة بين مكونات الاقتصاد السوري بشقيه العام والخاص ومنها المصارف، التي يجب عليها في المرحلة القادمة العمل بشكل دؤوب على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر كبير في تركيبة الاقتصاد السوري والتي إذا أعطيت الدعم الكافي فستكون كفيلة بإعادة تحريك عجلة الإنتاج وتكون عنصر أمان واستقرار للاقتصاد، ولا نغفل هنا المشاريع الكبيرة التي يمكن أن تمويلها هذه المصارف عبر التشارك في الإقراض بين مصارف عدة لتنفيذ مشاريع إستراتيجية ضخمة. وأخيراً نقول: إذا كان صمود السوريين بجيشهم واقتصادهم قد أذهل العدو قبل الصديق وأفشل الحرب الكونية على الوطن، فإن إعادة الإعمار لن تكون إلا بنفس التصميم والإرادة والإيمان، والنصر حليفنا بمشيئة الله.

بقلم وزير المالية
الدكتور إسماعيل إسماعيل

نتنظر جميعنا كسوريين أن تنتهي الحرب الكونية الشرسة التي تشن على بلادنا، كي نبدأ بمرحلة إعادة الإعمار، التي تتطلب وضع خطة وطنية ذات رؤيا مستقبلية تنطلق من إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، التي تكفل إعادة خلق الظروف المناسبة لإعادة تحريك عجلة الاقتصاد.

المهمة لن تكون سهلة فالضرر والخراب والتدمير طال البشر والحجر والعصابات الإرهابية المسلحة استهدفت جميع شرائح المجتمع السوري لينتهي المطاف بكارثة من نوع آخر وهي تهجير كوادر وشباب المجتمع السوري ضمن خطة ممنهجة ومدروسة.

ولا يخفى على أحد حجم التدمير والتخريب الذي تعرضت له البنية التحتية لقطاعات الدولة «النفطية والكهربائية والصناعية والزراعية والسياحية وغيرها...»، ما انعكس تدنياً في الإيرادات العامة للدولة، كان يمكن أن تستخدم بشكل أوسع في عمليات بناء ما هدمته الحرب.

فعملية إعادة الإعمار تحتاج إلى تمويل كبير يمكن أن تساهم فيه الدول الصديقة وعلى رأسها إيران وروسيا. لكننا بالتأكد كحكومة سنعمل بكل إمكانياتنا للاستفادة مما لدينا من موارد مالية، من بينها القطاع المصرفي الذي يعتبر أحد أهم الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني في جميع دول العالم نظراً لأنه حلقة الوصل بين طرفي معادلة الاستثمار «المدخرين» و«المستثمرين»... ومن هنا سيكون الدور الكبير للجهاز المصرفي السوري في جذب رؤوس الأموال من داخل وخارج القطر واستثمارها

